مجلة الإحياء، المجلد: 22، العدد: 30، جانفي 2022، ص - ص: 1135 – 1152
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

القضية الجزائرية و صراع الحرب الباردة ـ العدوان الثلاثي على مصر نموذجا

The Algerian Question and the Cold War conflict - The Tripartite Aggression against Egypt as a model

طالب دكتوراه تقي الدين عرباوي[1] **أ.د/ محمد شرقي**
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة 08 ماي 1945 قالمة
مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية L.H.R.E.M
arbaoui.takieddine@univ-guelma.dz chergui_mohamed24@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/02/03 **تاريخ القبول: 2021/05/22**

الملخص:
يعتبر العدوان الثلاثي على مصر في 1956؛ أحد أبرز أزمات الحرب الباردة، فقد جاء نتيجة تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس، وكان الدعم المصري للثورة الجزائرية من أبرز أسباب مشاركة فرنسا في هذا الهجوم. حيث يدرس هذا المقال علاقة القضية الجزائرية بهذا العدوان على مختلف الأصعدة.
الكلمات المفتاحية: مصر؛ الجزائر؛ فرنسا؛ قناة السويس؛ الحرب الباردة

Abstract:
The 1956 Tripartite Aggression against Egypt; is one of the most prominent crises of the Cold War. It came as a result of Gamal Abdel Nasser's nationalization of the Suez Canal, Also the Egyptian support for the Algerian revolution was one of the most prominent reasons for France's participation in this attack. This article is made to examin the relationship of the Algerian Question to this aggression at various levels.
Key words: Egypt; Algeria; France; Suez Canal; Cold War

مقدّمة:

شكل العدوان الثلاثي على مصر أحد أبرز صراعات الحرب الباردة خلال القرن 20م، فبعد تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس شاركت كل من فرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني في هجوم عسكري ثلاثي على مصر ردا على هذا التأميم، وقد كان من بين أبرز أسباب مشاركة فرنسا فيه الدعم المصري للثورة الجزائرية منذ انطلاقتها في الفاتح نوفمبر 1954م. بناء على ما سبق سنعالج هذا الموضوع في هذا المقال وفقا للإشكالية التالية: **ما علاقة القضية الجزائرية بالعدوان الثلاثي على مصر؟**

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبرازها لموقع وتأثير هذه القضية في هذه الأزمة التي تعتبر أحد معالم الحرب الباردة الرئيسية وتقديم مرجع أكاديمي يثري البحث العلمي في مختلف مجالات الموضوع الممكنة. وبما لا شك فيه فإن هذه الدراسة ستعتمد على عدة دراسات سابقة هامة في الموضوع، أبرزها كتاب "قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة" للدكتور مصطفى الحفناوي وكتاب "حرب التواطؤ الثلاثي العدوان الصهيوني الانجلوفرنسي على مصر خريف 1956" لحسن أحمد البدري وأحمد فريد فطين، وغيرها من الدراسات التي تناولت جوانب الموضوع المختلفة. واعتمدنا عليها في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من

[1] - المؤلف المرسل.

دراسته وعلى رأسها إثبات مكانة الثورة الجزائرية في المخططات الفرنسية للاعتداء الثلاثي على مصر، إضافة لإبراز تأثير هذه الأزمة على كل من فرنسا ومصر ودعم الأخيرة للقضية الجزائرية وهو ما سيتم من خلال عناصر البحث التالية:

1- الدعم المصري للقضية الجزائرية قبل العدوان:

إن النشاط الدبلوماسي الجزائري بالقاهرة لم يكن وليد الثورة التحريرية، إذ نشطت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في إطار تعريفها بالقضية الجزائرية دوليا على مستوى مكتب المغرب العربي بالقاهرة وجامعة الدول العربية بين سنوات 1946 و 1950م، أين تضاعف مجهود هذا الحزب للحصول على الدعم السياسي والمعنوي العربي قبل العالمي في اجتماع لجنته المركزية في ديسمبر 1948م، وأعطى المؤتمر الذي تبنى سياسة الحركة على المستوى الخارجي و الدولي موافقته لأعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة للتحرك الدبلوماسي؛ من أجل توطيد العلاقات مع جميع القوى والدول العربية وغير العربية والمنظمات الدولية والجهوية القادرة على مساندة القضية الجزائرية ضد الإمبريالية الاستعمارية الفرنسية[1].

لهذه الأسباب تحولت مصر قبلة لثوار المغرب العربي والجزائر حيث فتحت صدرها للقضية الجزائرية وناصرتها أواخر العهد الملكي وبعد الثورة المصرية في عهد الرئيس **جمال عبد الناصر[2]**، هذا الأخير الذي اتصلت به المنظمة الخاصة بالجزائر و أوفدت وفدا إلى مصر لمقابلته واطلاعه على ما هي مقبلة عليه من كفاح وطلبوا دعمهم، وبما أن الوفد الجزائري كان جديا في طرحه لقضية الكفاح المسلح لتحقيق استقلال الجزائر، أخذها عبد الناصر بجدية ودعمهم بالسلاح كبادرة أولى من الدعم المصري المادي والمعنوي للثورة التحريرية، وبعد حل اللجنة الثورية للوحدة والعمل لنفسها في 20 جويلية 1954م إثر انعقاد اجتماع لجنة 22 التاريخي وتشكل لجنة الستة التاريخية لاحقا تقرر توكيل مهمة الوفد الخارجي للحزب المتكون من أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد لتمثيل الثورة الجزائرية في الخارج بالقاهرة كمركز لهذا النشاط[3].

وقد لعب أحمد بن بلة دورا كبيرا في ربط العلاقات مع القيادة المصرية لتوفير السلاح والمال اللازم لدعم الثورة التحريرية حسب إشارة **فتحي الذيب[4]** قائد المخابرات المصرية المكلف بمتابعة هذه القضية خلال تلك الفترة، والذي رتب لمقابلة عبد الناصر مع أحمد بن بلة. وقد سافر هذا الأخير في أكتوبر 1954م إلى برن بسويسرا والتقى بمحمد بوضياف ورفاقه مبلغا إياهم بحيازة الدعم المصري للثورة، ليعود في اليوم التاسع من نفس الشهر ويباشر استعدادات الوفد الخارجي الخاصة بالتحضير لاندلاعها في انتظار أن تعلمه قيادة الداخل بتاريخ والتوقيت الخاص بذلك[5].

وبناء على اجتماع لجنة الستة في 23 أكتوبر1954م؛ تقرر تحديد ليلة الفاتح نوفمبر على الساعة الصفر موعدا لتفجير الكفاح المسلح وتأسيس جيش وجبهة التحرير الوطنيين وتجهيز بيان الثورة. والذي وزع سريا يوم 31 أكتوبر خارج الحدود الجزائرية وأذيع بعد تفجير الثورة المسلحة في الجزائر في موعدها عبر أمواج إذاعة صوت العرب بالقاهرة معلما العالم كله منها بتدويل قضية الشعب الجزائري وحقه في تقرير مصيره[6].

هكذا شكلت مصر منذ الوهلة الأولى محورا للنشاط الدبلوماسي لوفد جبهة التحرير الوطني الخارجي؛ ومما ساعد على ذلك أن مصر كانت مركزا لتواجد جزائري مكثف منذ أربعينيات القرن العشرين خاصة لأغراض الدراسة ونهل العلم. ناهيك عن الثقل السياسي لمصر في العالمين العربي والإسلامي، وما يمكن أن تشكله من قوة دبلوماسية مساندة للثورة الجزائرية على مستوى المحافل الدولية[7]. وقد كلف عبد الناصر

فتحي الذيب وقائد البحرية عزت سليمان بدعم هذه القضية، وتسخير إذاعة صوت العرب لدعمها دعائيا منذ الفاتح نوفمبر 1954م ونقل بيانات جيش وجبهة التحرير الوطنيين.

كما دعمت مصر جهود توحيد صفوف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية ودمجها في الثورة. وذلك في اجتماع عقد بمنزل فتحي الذيب يوم 19 جانفي 1955م حضره كل من البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأحمد بيوض ممثلا عن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأحمد مزغنة عن التيار المصالي، والشاذلي المكي وحسين لحول عن اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، مع أحمد بن بلة ومحمد يزيد وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر ممثلين لجبهة التحرير الوطني. انتهى الاجتماع بتوقيعهم على ميثاق جبهة التحرير الوطني، والذي بث على الإذاعة سابقة الذكر طوال ثلاثة أيام متتالية[8].

بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي فقد وفرت مصر الدعم المادي للثورة بالسلاح وتغطية حاجيات الثورة المادية، حيث كانت تشترى الأسلحة من المهربين الدوليين وتخرج من مصر صوب الجزائر عبر الأراضي الليبية. إضافة إلى النقل البحري عبر السفن المصرية أو السفن الأجنبية التي يتم استئجارها لتموين الثورة بالسلاح، ومن بين أبرزها حمولة اليخت دينا في مارس 1955م. كما أن هذا الدعم المادي لم يقتصر فقط على التموين بالسلاح، بل وتجاوزه أيضا إلى استقبال دفعات من جيش التحرير والإشراف على تدريبها في مراكز التدريب بالقاهرة على حروب العصابات واستخدام مختلف الأسلحة، ما ساهم في الرفع من المستوى القتالي لجنود جيش التحرير الوطني بالجزائر.[9]

من هنا فإن الدعم المصري للقضية الجزائرية كان كبيرا قبل الثورة وبعد اندلاعها على المستوى الدبلوماسي والعسكري ماديا ومعنويا، هذا الدعم الذي سبب لمصر العديد من الضغوطات وكانت له العديد من المخرجات دوليا عليها خاصة مع أواخر 1956م وهو ما سنبرزه في العنصر التالي من هذا المقال.

2- تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر:

أ- تأميم قناة السويس: تعتبر قناة السويس من أبرز القنوات المائية الدولية في العالم ومحورا اقتصاديا وتاريخيا هاما في مصر، فقد حازت شركة فرنسية منذ حفر هذه القناة على امتياز تسييرها والتحكم بها من مقرها في باريس. ونتيجة لما كانت تعانيه مصر من ظروف مالية صعبة في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، آلت حصصها المالية إلى بريطانيا التي أصبحت شريكة لفرنسا في تسيير القناة. ولم تكن مصر تحصل من أرباح القناة إلا على جزء ضئيل، حتى انتهاء اتفاقية الامتياز في عام 1967م، لتعود الملكية تلقائيا للحكومة المصرية المالكة الأصلية لهذه القناة[10].

وقد تحرينا هذا الأمر ووجدناه مؤكدا من قبل الدكتور مصطفى الحفناوي، الذي أجرى دراسة قانونية أكاديمية حول ملكية القناة. إذ يقول في كتابه قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة: "... تملك مصر الأرض التي شقت فيها قناة السويس وتملك ضفتيها الشرقية والغربية ولا يمكن القول أن سير المياه في هذه الشقة من الأرض المصرية غير مركزها القانوني فهي لم تخرج قط عن حوزة الدولة المصرية وسيادتها ، والتكييف الصحيح لمركز القناة في القانون الدولي أنها مياه داخلية، تسري عليها أحكام هذا القانون الخاصة بالمياه الداخلية فهي من حيث سيادة الدولة عليها كالأرض تماما وكالخلجان والأنهار والبحار المغلقة ... ولم يحدث قط في أي عصر من عصور التاريخ أن توقف القانون الدولي العام عن الاعتراف بسيادة الدولة على قنواتها ومياهها الداخلية، واستعمال الغير لها لا ينقص قط من هذه السيادة ولا يضعفها..."[11].

في الواقع إن اهتمام حكومة الثورة المصرية منذ عام 1952م بالقناة كان كبيرا، وتم إعداد لجنة لمتابعة أعمال الشركة المالكة لامتيازها. فشكلت انطلاقا من فيفري 1955م عنصرا ضاغطا من جمال عبد

الناصر على الحكومة البريطانية. وقد طالب برفع حصة مصر من مداخيل القناة ما عزز مخاوف بريطانيا التي كانت تخشى على امتيازاتها فيها وفي المنطقة، أمام النمو الملحوظ في قوة عبد الناصر داخليا وتزايد ارتباطه بالاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية خارجيا. خاصة وأنها تملك ما يفوق 44 % من أسهم القناة وتعتبر ممرها المائي التجاري والعسكري الحيوي نحو مستعمراتها، ما أثار قلقها الدائم بشأن وضعية القناة الدولية بعد انتهاء حق الامتياز.

وكان لجملة العوامل السابقة والتماطل البريطاني الأمريكي في مفاوضات منح قرض لمصر في بناء مشروع السد العالي، جعل جمال عبد الناصر يفكر في تأميم شركة القناة كوسيلة للحصول على التمويل اللازم لبناء المشروع وتصفية التواجد الغربي نهائيا بمصر، وهو ما أفضى به لسفير مصر في واشنطن.

وقد جاء قرار تأميم قناة السويس بالفعل إثر انسحاب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي من مشروع السد العالي بعد صفقة الأسلحة المصرية السوفيتية. وتم الإعلان عن هذا القرار في خطاب ألقاه جمال عبد الناصر بالإسكندرية يوم 26 جويلية 1956، أين أعلن للشعب المصري تأميم قناة السويس بالتزامن مع استيلاء القوات المصرية على مقر إدارة الشركة المالكة للقناة ومنشآتها[12].

نزل قرار التأميم على الغرب كالصدمة غير المتوقعة خاصة فرنسا وبريطانيا، وهو ما لاحظناه من خلال سياساتهما المضطربة وغير الواضحة بشأنه. وقد وجهت الخارجية الأميركية بعد الاتصال برئيسي وزراء كلا البلدين دعوة للدول المساهمة في القناة والمستخدمة لها، لعقد مؤتمر لندن في 16 أوت1956م، الذي ضم ممثلي 22 دولة خرج بمشروع قرار إدارة دولية للقناة، عرض على الحكومة المصرية والتي أكدت رفض العرض الذي رأت فيه مساسا بسيادتها على أراضيها؛ وأكدت احترام كل الحلول التي تتوافق مع الحفاظ على سيادتها ومصالحها وحقوقها المشروعة. ما أدى لعقد مؤتمر ثان بلندن في 16 سبتمبر 1956م فشل في وضع آلية اتفاق بين الدول الأعضاء المشاركة فيه في وقت كانت فيه مصر تستحوذ على القناة وتنظم إدارتها المحلية للملاحة فيها[13].

ب- العدوان الثلاثي على مصر: أدى قرار تأميم القناة إلى ارتفاع شعبية جمال عبد الناصر داخل مصر بشكل كبير، وسط فشل دول فرنسا وبريطانيا خاصة في إعادة السيطرة على القناة ولو حتى لنهاية العقد الأصلي عام 1967م. وسط ارتفاع حاد في خطاب الكراهية وموجات الغضب في باريس ولندن ضد تأميم مصر لقناة السويس، والتشكيك في قدرتها على تسيير القناة بنجاح. الأمر الذي عملت مصر على تداركه ولم تغلق القناة أمام الملاحة الدولية، التزاما بمعاهدة القسطنطينية لعام 1888م التي تخص حرية الملاحة في قناة السويس لكل السفن[14].

ونظرا لعدم وصول كل من بريطانيا وفرنسا لحل مع مصر بالطرق السلمية وأمام تزايد الضغوط الداخلية من الجماهير للرد على مصر بالقوة، لاحظنا توجههما لمجلس الأمن الدولي أين رفعتا شكوى إلى هذا المجلس في 23 سبتمبر 1956م ضدها، متهمين إياها بإنهاء نظام الإدارة الدولي للقناة من جانب واحد وخرقها لمعاهدة 1888م للملاحة الدولية في القناة. ووضعتا ضغطهما في هذا المجلس لفرض قرارات مؤتمر لندن الأول سالف الذكر كأساس لحل مشكلة القناة.

إن هذا التوجه السياسي نحو المؤتمرات الدولية والشكاوي على مستوى مجلس الأمن لم يكن سوى إلهاء في الواقع من البلدين، في محاولة منهما لوضع مخطط العدوان العسكري على مصر في هدوء، وهو ما لاحظناه من خلال عدة دراسات متنوعة. حيث تمت المباحثات الفرنسية الإنجليزية بين **غي موليه[15]**، و**ايدن[16]** في 29 سبتمبر 1956م لتقوية الجبهة الثنائية ضد مصر في مجلس الأمن، وتم الاتفاق بينهما على

استخدام القوة التي حدد لها شهر أكتوبر 1956م للهجوم على مصر، وأشار غي موليه إلى إمكانية إشراك الكيان الصهيوني في الحرب خلال هذه المحادثات.

وقد استمر الشد والجذب بين الأطراف المتنازعة سياسيا على مستوى مجلس الأمن حتى يوم 13 أكتوبر دون جدوى كما أشرنا، وسط فشل واضح للمشروع البريطاني الفرنسي المشترك القائم على اتفاقية مؤتمر لندن الأول، وفيتو سوفيتي ومعارضة يوغوسلافية للقرارات والمشاريع التي قدمتها الدولتان ضد مصر في هذا المجلس. فكان اجتماع باريس في 16 أكتوبر والذي تقرر فيه العدوان بتنسيق صهيوني فرنسي وبريطاني. على أن يبدأ الكيان الصهيوني الهجوم قبل الفاتح نوفمبر 1956م وترسم باتفاق بعد ذلك في اجتماع يوم 23 أكتوبر[17].

هكذا أدى فشل بريطانيا وفرنسا دبلوماسيا لاستعادة امتياز القناة دبلوماسيا من مصر وسط دعم شعبي وسوفيتي لجمال عبد الناصر، إلى انتهاج القوتين نهج العداء مع مصر والاستعانة بالكيان الصهيوني في مخططهما العدواني. وقد بدأت القوات الصهيونية بالاستعداد والتحرك منذ 26 أكتوبر لتنفيذ الخطة، في حين تمكنت بريطانيا وفرنسا من استصدار تهديد باستخدام القوة كرد فعل لتأميم عبد الناصر قناة السويس، دخل حيز التنفيذ في 30 أكتوبر بعد أن تم تحديد التحركات العسكرية الصهيونية مع غروب شمس يوم 29 أكتوبر. وأمام توغل هذه القوات تقدمت مصر بشكوى لمجلس الأمن في 30 أكتوبر، لكن كل المحاولات باءت بالفشل لإيقاف النزاع في ظل الفيتو الفرنسي الإنجليزي.

وبقرار مجلس العموم البريطاني التدخل عسكريا في مصر بعد رفض هذه الأخيرة للإنذار المشترك، تم تفويض القائد العسكري المشترك تشارلز كيتلي بتنفيذ الخطة المتفق عليها. وتبدأ بذلك الحملة الفرنسية الإنجليزية على مصر بالتزامن مع التوغل الصهيوني، فبدأ القصف الجوي والإنزال البري في منطقة القناة ضاربا عرض الحائط كل الأعراف والتنديدات الدولية ضده.

وقد قبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية مشروع قرار أمريكي لوقف إطلاق النار يقضي بانسحاب القوات المشتركة من الأراضي المصرية، ومنع إرسال العتاد الحربي إلى الشرق الأوسط وعودة الملاحة إلى قناة السويس. لكن الدول الثلاثة صوتت ضده ورفضت تطبيقه رغم اعتماده، فبعث الاتحاد السوفيتي بثلاثة رسائل شديدة اللهجة في 5 نوفمبر لقيادات الدول الثلاث يلوح بضربها نوويا واستخدام القوة العسكرية ضدها، إذا لم تتراجع وتمتثل لقرارات الأمم المتحدة. وبدخول السوفيت على الخط والضغط على هيئة الأمم المتحدة بدعم التهديد السوفيتي في نفس اليوم، تحرك الرئيس الأمريكي **أيزنهاور**[18] وضغط سياسيا واقتصاديا على بريطانيا وفرنسا ليتوقف إطلاق النار يوم السادس من نوفمبر 1956م ممهدا بذلك لإنهاء العدوان الثلاثي على مصر[19].

وفقا لكل ما سبق طرحه في هذا العنصر فقد تحول تأميم قناة السويس من استعادة للحقوق الاقتصادية المصرية، إلى صراع الإمبريالية الاستعمارية ضد القوى الوطنية. ثم إلى واجهة من واجهات الصراع العربي الإسرائيلي، وانتهاء بتحوله إلى أحد أزمات الحرب الباردة بين المعسكرين بعد التدخل السوفيتي، وبما لا شك فيه فإن الجزائر كانت من أهم وأبرز الأسباب التي أدت إلى الهجوم على مصر وتشكيل هذا التحالف ضدها وهو ما سنعالجه خلال العنصر التالي.

3- مكانة القضية الجزائرية في الأزمة والعدوان:

لقد كانت الجزائر التي تعاني ويلات الاستعمار الفرنسي خلال فترة العدوان، وكان الدعم المصري للثورة واحتضانه لقيادتها يؤرق الساسة الفرنسيين وكأحد أسباب فرنسا البارزة في هذا العدوان. وقد صرح

جمال عبد الناصر خلال الأزمة في إحدى تصريحاته: "بينما لجأت كل من فرنسا وبريطانيا لأسلوب الوقاحة والصفاقة من وزيري الخارجية في البلدين ... فقد استدعت فرنسا السفير المصري لديها بالأمس، ولكن اربأ بنفسي أن أرد عليها إنما أترك ثوار الجزائر يردون عليها بما تستحقها ويلقنوها درسا في السلوك القويم"[20]. كان هذا رده على تشكيك بريطانيا وفرنسا في إمكانية إدارة مصر لقناة السويس بعد تأميمها بيومين، وتزايد الضغوطات الفرنسية على مصر للتراجع عن ذلك، هذا التصريح الذي يمكن أن نتخذ منه منطلقا في دراسة العلاقة الوطيدة بين القضية الجزائرية والعدوان الثلاثي على مصر في عام 1956م.

أ- الموقف الفرنسي من الدعم المصري للثورة الجزائرية قبل الأزمة: كما أشرنا سابقا فإن الدعم المصري للثورة الجزائرية لم يتوقف منذ اندلاعها وقد زاد هذا الدعم خصوصا مع بداية النصف الأول من عام 1956م، وقد حاولت فرنسا اختراق هذا الدعم من خلال مبعوثها إلى القاهرة جوزيف بيجار لفتح المفاوضات مع الجانب الجزائري بوساطة مصرية، ومحاولة رئيس الوزراء الفرنسي الجديد غي موليه التفاوض سريا مع قيادة جبهة التحرير الوطني من جهة أخرى في روما[21]. لكن ذلك لم يوقف الدعم المصري للثورة ضد مخططات فرنسا الاستعمارية في الجزائر.

هذا الدعم كان ملفتا للنظر في أعين ومشاريع كل من فرنسا ووبريطانيا للعدوان، ففي ملحق برقية أبرق بها ايدن إلى أيزنهاور في 15مارس 1956م، حذره فيها من توغل جمال عبد الناصر في الشمال الإفريقي، جاءت تحت عنوان "مخططات مصر لإنشاء اتحاد دول عربية". حيث قال " ... لدينا معلومات موثوقة تمامًا بأنه تم الاتفاق في مؤتمر السفراء والوزراء المصريين في الدول العربية الذي اختتم بالقاهرة في 30 جانفي 1956، على أن تتبنى مصر السياسة التالية في علاقاتها مع الدول العربية الأخرى ... الإطاحة بالملكية في ليبيا وإقامة جمهوريات عربية خالصة في تونس والجزائر والمغرب فإذا تمكنت من القيام بذلك، يمكن لمصر أن تعزز مكانتها على الصعيد العربي أكثر مما هي عليه "[22].

هذا التصريح الذي جاء في خضم جهود تبذلها القيادة الفرنسية الجديدة لحل مشاكلها في شمال إفريقيا، من خلال سياستها الحربية بالجزائر ومحاولة استقطاب تأييد الكولون. فقد شهد أول شهرين من حكومة غي موليه بين فيفري ومارس 1956 نقطة تحول في الحرب بالجزائر، أين تبنت الحكومة الفرنسية أجندة استعمارية متشددة، بعد أن شعر رئيس الوزراء بعدم الارتياح من الكولون الذين صعدوا لهجتهم ضد حكومته اليسارية، والتي التزمت ظاهريا بالإصلاح السياسي للجزائر لكنها في الواقع كانت مصممة على سحق جبهة التحرير الوطني بالوسائل العسكرية المتنوعة. وسمح للجيش الفرنسي باستقطاب المزيد من القوات العاملة في غضون أسابيع فقط من انتخابه، بناء على الوعد بالإصلاح والمفاوضات لحل الأوضاع في الجزائر.

إن الاستياء الفرنسي من الدعم المصري لجبهة التحرير الوطني لم يكن ليتوقف عند ما سبق، حيث أعطى قرار الجمعية الوطنية الفرنسية في أوائل عام 1956م بتوسيع الحرب في الجزائر أهمية إضافية للجهود الرامية إلى قطع المصادر الخارجية لإمدادات جبهة التحرير الوطني. كدليل على تصميم فرنسا لإبقاء شمال إفريقيا الفرنسية بعيدة عن قبضة ما رأته بالاستقطاب العربي الناصري المحدق بها، في محاولة منها لتمويه الجماهير وربط الفشل العسكري الذي تعانيه داخل الجزائر بالتواطؤ الخارجي ضدها من قبل مصر وتضليل الرأي العام العالمي والفرنسي بأن الثورة الجزائرية ما هي إلا امتداد للنفوذ الناصري في المنطقة.

إن هذا التخوف تحول إلى وجهة نظر سياسية فرنسية ضاغطة على قوى المعسكر الغربي، ومما لاحظناه أن الولايات المتحدة قد أدركت هذا الواقع بفعل تزايد امتعاض فرنسا منها خلال ربيع نفس العام.

فقد قدم الملحقون الفرنسيون في واشنطن طلبات شراء جديدة لمعدات عسكرية أمريكية للاستخدام في الجزائر، أين لاحظ وزير الخارجية الأمريكي **دالاس**[23] انزعاج **بينو**[24] من قضية توريد الأسلحة الأجنبية خاصة المصرية لجبهة التحرير الوطني، خلال اللقاءات الأولى في اجتماع منظمة حلف جنوب شرق آسيا في كراتشي في 7 مارس. وكان دالاس في هذه المرحلة يستعد لعزل عبد الناصر من خلال سحب المفاوضات بشأن تمويل السد العالي، وحجب المساعدات وتراخيص تصدير الأسلحة الأمريكية لحكومة القاهرة مع زيادة الإمدادات المادية الأمريكية لجيران مصر المؤيدين للغرب.

هذا التوجه يمكن تفسيره أنه جاء تجنبا لاحتمال حدوث صدام مع فرنسا بشأن الوضع في الجزائر على المدى القصير، في ظل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الجافة معها بشأنها خلال نفس الفترة[25]. وهو ما لاحظناه في برقية للسفير الأمريكي في تل أبيب إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 30 ماي من نفس العام، أشار فيها إلى أن وزير خارجية الكيان الصهيوني موشيه شاريت قد ذكر له أنه يعلم بأن فرنسا تتعرض لضغوطات شديدة في الجزائر لدعم الثوار من مصر، وأن وزير الدفاع الفرنسي خرج حينها بتصريح قوي ضد عبد الناصر، ومع ذلك لم يكن متأكدًا من طبيعة الأيدي التي كانت فرنسا تلعب بها مع عبد الناصر في تلك الفترة في ظل عدم وضوح سياستها معه بين المهادنة والتنديد[26].

نلاحظ من خلال ما سبق موقف الامتعاض الفرنسي واتجاهه المتزايد نحو العداء مع مصر بفعل دعمها للثورة الجزائرية، في ظل سياسات الحكومة الفرنسية للقضاء عليها من خلال زيادة قوتها الحربية والسياسية لتحقيق هذا الهدف. ومع فشل هذه السياسات توجهت الحكومة الفرنسية لاستغلال أزمة السويس لضرب مصر عسكريا والتسويق لنظرية القضاء على المؤامرة المصرية في الجزائر وهو ما سنتطرق له فيما يلي من عناصر.

ب- فرنسا بين ناري الثورة الجزائرية وتأميم قناة السويس: لاحظنا من خلال ما سبق تزايد التوتر والعداء بين فرنسا ومصر تدريجيا بفعل الثورة الجزائرية، توتر تطور ليتحول إلى اعتداء عسكري لاحقا؛ وسط ترقب أمريكي ودولي للأوضاع. ففي 6 جوان حذر لويس كلارك الممثل الدبلوماسي للولايات المتحدة في الجزائر من أن الوزير المقيم بالجزائر روبير لاكوست كان متطرفا في سياسته الجزائرية. وأن دعمه لموقف المستوطنين لم يلقى معارضة تذكر داخل حكومة غي موليه المتصدعة، وقد زادت سياسته حدة بمجرد اندلاع أزمة السويس وظهورها للعلن.

ويبدو أن قيادة الثورة الجزائرية انتبهت للأمر ونددت به، وهو ما لاحظناه في تصريح المتحدث باسم جبهة التحرير الوطني في نيويورك حسين آيت أحمد بعد التأميم، حيث نبه إلى أن التعامل الأناني مع الوضع في الجزائر أوضح حرص فرنسا محاربة مصر بحثا عن سبب خارجي لفشلها في الجزائر، بالتزامن مع استخدام لاكوست في مطلع أوت للتوتر الناجم عن ضغط أزمة السويس السياسي، في المزيد من التضييق واستفحال القمع العسكري على كل القوى في الجزائر.

لقد توضح لنا أحد أسباب هذا التضييق والقمع من خلال ما لمسناه في تقارير الإدارة الأمريكية، والتي تشير إلى أن الموظفين المدنيين للاكوست والقيادة العسكرية الفرنسية كانوا معتقدين بأن هزيمة عبد الناصر هي مفتاح النصر في حرب الجزائر. فقد أدى فشل محاولات الإصلاح الإداري وعجز الجيش الفرنسي عن هزيمة جيش وجبهة التحرير الوطنيين، إلى تغذية اهتمام حكومة غي موليه بحل خارجي للمأزق الجزائري في محاولة للتخلص من الضغط الداخلي والخارجي الذي تعانيه بفعل تبعات حربها بالجزائر وأزمة السويس. إضافة لاستنتاج تقارير المخابرات العسكرية والسرية الفرنسية التي تراقب عمليات جبهة التحرير الوطني بالقاهرة منذ نوفمبر 1954، وعودة الجنود المدربين في القاهرة إلى الجزائر، وإحباط بينو الشخصي مما

رآه تلاعبا من عبد الناصر. شكل كل هذا دليلا لا لبس فيه على التوجه الفرنسي للتعامل مع مصر وجهاً لوجه.

وهنا تجدر الإشارة إلى اشتراك الأنظمة المغربية والتونسية الوليدة في الاهتمام باحتواء الثورة الجزائرية وإيجاد حل لها، أنظمة كانت تخشى كفرنسا أي توطيد لما وصفوه بالنفوذ الناصري داخل الجزائر. لكن جهودهما لم تلق آذانا صاغية في باريس التي عزمت على الدخول في الجبهة المصرية، حيث أدى الالتزام بزيادة التجنيد وتسارع الحرب في الجزائر إلى اتخاذ إجراء قوي لا مفر منه ضد مصر[27]. وذلك في إطار الاستراتيجية الفرنسية للتسويق والترويج بناصرية الثورة الجزائرية وخطرها على الشمال الإفريقي.

كان للجزائر دوما حضورها في الامتعاض الفرنسي المتزايد من مصر، وبتأميم قناة السويس في 26 جويلية في ظل الظروف التي كانت تمر بها فرنسا في الجزائر ظهرت القطيعة الرسمية بينها وبين عبد الناصر. ويشير فتحي الذيب قائد المخابرات المصرية إلى أن الشحنتين الثامنة والتاسعة للأسلحة الموجهة إلى الجزائر على متن الباخرة دفاكس تم شحنهما صبيحة 26 جويلية 1956م، في نفس اليوم الذي أعلن فيه جمال عبد الناصر تأميم القناة، والتي كانت موجهة إلى محطتين ميناء زوارة بليبيا وميناء مينا بمراكش الإسبانية لتدخل الجزائر إلى الأوراس ووهران بعدها. ويذكر أيضا عودته للقاهرة مع بن بلة واستماعهما إلى خطاب عبد الناصر الخاص بالتأميم وتباحثهما بما سيترتب على ذلك القرار من تبعات على مصر والثورة في الجزائر[28].

كما أشرنا فإن جبهة التحرير الوطني لم يخف عنها محاولات فرنسا استغلال القضية الجزائرية في أزمة السويس. فشحن الأسلحة صبيحة التأميم ومحادثات بن بلة والديب بعده وتصريح حسين آيت أحمد، لم يكن كل هذا سوى خلاصة لموقف قيادة الثورة التحريرية المتضامن مع مصر في استرجاع سيادتها على ممتلكاتها. وهو ما وجدناه جليا في العدد الثاني لجريدة المجاهد خلال تأميم قناة السويس، والتي نددت بالتضييق والحملة الإعلامية الغربية المسلطة على مصر بفعل التأميم. وأشارت إلى أن ما تمارسه الحكومة الفرنسية عملية تضليلية لخداع الرأي العام العالمي والفرنسي، وإخفاء هزائمها المريرة في الجزائر. ووصفت التصريحات التي يدلي بها أعوان الحكومة الفرنسية وإدارتها في الجزائر وحملتهم الصحفية ضد تأميم القناة؛ بانتهاز الفرصة لإخفاء جرائمهم وتعليل عملياتهم الفاسدة. وأن فرنسا مستعدة بسبب حقدها على سيادة البلاد العربية للدخول في حرب عالمية ثالثة بمصر وإغراق حرب الجزائر فيها[29].

ومع تزايد الضغط على حكومته ووقوعه بين نارين في الجزائر ومصر، نلاحظ محاولة غي موليه استعمال ضغط الحرب الباردة في جذب الموقف الأمريكي لدعم فرنسا في مخططاتها ضد مصر، ومحاولة الضغط عليها بعد تأميم القناة باستعمال ورقة التدخل السوفيتي في القضية الجزائرية. وهو ما لاحظناه في برقية مستعجلة من السفارة الأمريكية في باريس إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 31 جويلية 1956م، اطلع فيها السفير ديلون الوزارة بأن رئيس الوزراء الفرنسي غي موليه أخبره أن القادة السوفييت أوضحوا له عندما زار موسكو؛ بأنهم مستعدون بالتنسيق مع عبد الناصر للموافقة على إحلال السلام في الجزائر على أساس مقبول لحكومته شريطة أن يفعل ذلك توافق وجهات نظر الدولتين حول الشؤون الأوروبية.

وذكر أيضا أن السوفييت لم يطلبوا أن تتخذ فرنسا أي خطوات دراماتيكية كالتخلي عن حلف شمال الأطلسي، إنما أن تكون فقط أقل إخلاصًا للغرب وأن تصبح شبه محايدة في الواقع. كما أشار غي موليه إلى السفير الأمريكي بوجوب إدراكه حجم الإغراء الذي يقدمه هذا العرض المتعلق بالجزائر لأي رجل دولة فرنسي. و يؤكد ديلون بأن غي موليه كان يأمل في أن يفهم أن شعوره برفضه الراسخ لهذا العرض السوفيتي

وغيره ، قد أعطاه حق التعبير بصراحة عن مخاوفه من الموقف الغربي حول مصر وخصوصا الأمريكي اتجاه ما قام به عبد الناصر، وطلب جلسة استماع متعاطفة من قبل الحكومة الأمريكية[30] وهنا يمكن التأكد من أن غي موليه قد حاول استخدام ورقة الحرب الباردة لتغيير الموقف الأمريكي بشأن قضية الجزائر وتأميم قناة السويس ، بإدخال التهديد السوفيتي لكسب الولايات المتحدة كحليف في القضيتين وتغيير وجهة نظرها و لربما دفعها للمشاركة حتى في عمل عسكري ضد مصر لاحقا.

لكن هذه المحاولات اليائسة كانت دون جدوى فقد طار وزير الخارجية الأمريكي دالاس إلى لندن في 1 أوت وأطلع بينو و **سيلوين لويد**[31] وزير الخارجية البريطاني، أن الولايات المتحدة تعارض القيام بعمل عسكري ضد عبد الناصر. هنا تعنت بينو وزعم أن فرنسا مستعدة للعمل من جانب واحد لإنقاذ شمال إفريقيا، وأوضح أن خسارة شمال إفريقيا سيعقبها خسارة إفريقيا السوداء، وبالتالي فإن الدور والتأثير الأوروبيين في إفريقيا سيختفيان. لكن بينو لم يشرح هنا من خلال ما لاحظناه كيفية خسارة فرنسا شمال إفريقيا لصالح عبد الناصر وهي التي تملك أكثر من 400000 جندي في الجزائر وحدها، ولم يشرح أيضا كيفية خسارة بقية القارة بالضرورة بعد سقوط شمال إفريقيا حسب ادعائه، إن مثل هذه الادعاءات نراها أصبحت توجها يقينيا في نظرة جميع الوزراء الفرنسيين؛ الذين يضعون سياسات بشأن الجزائر والسويس. فكان من المنطقي ضرب مصر لإنهاء الثورة الجزائرية ومشاريع مصر في شمال إفريقيا وباقي العالم الإسلامي عندهم[32].

هذا التوجه الفرنسي نحو الاعتداء على مصر تأكد عندما أشار وزير الخارجية الأمريكي دالاس في برقية من لندن في 2 أوت 1956م، إلى أن وزير الخارجية الفرنسي بينو قد وضح في الاجتماع السابق؛ أن موقف فرنسا من تأميم قناة السويس يتلخص في أن عبد الناصر تسبب بفعله من جانب واحد وغير عادل في إثارة كبيرة وتوتر للأوضاع في الشرق الأدنى وجميع أنحاء شمال إفريقيا. وأن مبدأ فرنسا الأساسي في القضية هو تخلي عبد الناصر عن تأميم القناة والسيطرة عليها من قبل هيئة دولية، وإذا لم يحدث ذلك ونجح في الحفاظ على منصبه، فإن كلا من تونس والمغرب ستطغى عليهما عناصر متطرفة مؤيدة له وستفقد فرنسا وحلفاؤها كل شمال إفريقيا، حينها لن يكون لدى الفرنسيين أي سبب لمواصلة القتال في الجزائر في ظل هذه الظروف. لذلك إذا لزم الأمر فإن فرنسا مستعدة للقيام بعمل عسكري والتصرف وحدها ضد عبد الناصر، ويؤكد دالاس أن لدى البريطانيين أسباب مختلفة لوجهات نظر متطابقة مع النظرة الفرنسية؛ وبالتالي فإن العمل العسكري إذا كان يجب سيكون على الأرجح عملًا إنجليزيا فرنسيًا مشتركًا[33].

لقد تأكد العدوان لدى الدوائر الأمريكية أكثر فأكثر يوما بعد يوم، ولاحظناه في مذكرة مناقشة لاجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم 295 في 30 أوت 1956م، حيث صرح الوزير دالاس أن الرأي العام الفرنسي كان أكثر توترا وأكثر اتحادا بشأن قضية القناة من الرأي العام البريطاني. فقد كان الفرنسيون يحاربون بالفعل في الجزائر وأشاروا بأن القتال كان يائسا إلى حد بعيد، فإذا كان عبد الناصر سينتصر في الوقت نفسه نصرا كبيرا في قضية القناة؛ فإن الفرنسيين باختصار يفضلون القتال في قلب المشكلة أي مصر حسب زعمهم قبل القتال الصعب في البلد الذي تدعمه أي الجزائر. وأنه علاوة على ذلك سيكون لديهم ميزة محاربة مصر بمساعدة بريطانية، وبناء على هذا وباستثناء الحزب الشيوعي توحد الفرنسيون لصالح العمل العسكري ضد مصر ثم الالتفات لإنهاء حرب الجزائر بعد التخلص من عبد الناصر[34]. الذي رأوه سببا مهما ومباشرا من أسبابها.

فعلى الرغم من التعزيز الهائل للجيش الفرنسي في الجزائر خلال ربيع وأوائل صيف عام1956، لم تتمكن حكومة الجزائر العامة من شن هجوم ناجح ضد جبهة وجيش التحرير الوطنيين. وزاد تخبط الحكومة الفرنسية أكثر مع صمودهما رغم الجهود العسكرية الكبيرة في صيف نفس العام، أين تم التخطيط لعمليات

السويس في هذه الفترة الفاصلة. وكان اختطاف قادة جبهة التحرير الوطني الذين كانوا في طريقهم بالطائرة من الرباط إلى تونس في 22 أكتوبر، والاستيلاء على الباخرة آثوس قبلها ببضعة أيام، كانت كلها أسبابا أضافت إلى اعتقاد الحكومة الفرنسية بأن العمل ضد مصر يمكن أن يكسر الضعف العسكري الذي تعانيه في الجزائر.

حيث ادعت أجهزة الأمن الفرنسية أن 12 كيلوغرامًا من الوثائق التنفيذية لجبهة التحرير الوطني التي يُزعم العثور عليها على متن طائرة قادتها المختطفين، أكدت دور مصر في توجيه ما أسموه ب "التمرد الجزائري". ووفقا لهذه التقارير اعتمدت جبهة التحرير الوطني على شحنات الأسلحة المصرية مما يعني أنه إذا تم قطع خط الإمداد هذا، فلن تتمكن قوات جيش التحرير الوطني من الحفاظ على العمليات العسكرية على المدى الطويل داخل الجزائر[35].

نخلص هنا أن فرنسا وجدت نفسها محاطة بين نارين خلال هذه المرحلة فشلها في سياساتها بالجزائر من جهة وفشلها في ملف قضية السويس من جهة أخرى، وسعيها للاستعداد للاعتداء عسكريا على مصر بدعم بريطاني صهيوني ومحاولة جر الولايات المتحدة للتدخل العسكري معهم دون جدوى. ما أدى إلى الهجوم الثلاثي على مصر بين هذا القوى الثلاثة، وسندرس في العنصر الموالي علاقة القضية الجزائرية بالعدوان العسكري والرسائل الحربية والسياسية الفرنسية بخصوصها من خلاله.

ج- القضية الجزائرية في مخططات العدوان وأثره على مكانة فرنسا دوليا: لقد اشرنا إلى اعتقاد المسؤولين الفرنسيين على غرار لاكوست أن تدمير عبد الناصر سيكون حلا فرنسيا مناسبا لمشكلة الجزائر، ففي نفس اليوم الذي تم فيه اعتراض الباخرة آثوس اتفق الفرنسيون والبريطانيون أخيرا على العناصر الرئيسية للخطة التي سوف توجه هجومهم على السويس، أثناء لقائهم في مكتب غي موليه الرسمي في باريس. وقد أكد إيدن لرئيس الوزراء الفرنسي وبينو أن بريطانيا ستتدخل في حالة وقوع هجوم إسرائيلي بالقرب من القناة، هجوم لم يضيع الفرنسيون أي وقت في ترتيبه.

هكذا وبالاستيلاء على سفينة ترفع علمًا أجنبيا في المياه الدولية أي السفينة آثوس، وقرصنة الطائرة المغربية في المجال الجوي الدولي والتي كانت تقل قيادة جبهة التحرير، ناهيك عن الخطر الحقيقي للحرب المنتشرة عبر شمال إفريقيا ضد فرنسا ، كل هذا أوضح أن الجزائر لم تعد شأنا داخليا فرنسيا أكثر من أي وقت مضى ، فمع حملة السويس ستصبح الثورة الجزائرية حقيقة بالنسبة للعالم بأسره وهو هدف جبهة التحرير الوطني منذ اليوم الأول لاندلاعها ، حيث صرح الرئيس الفرنسي لدى سماعه بالقرصنة: "إن من أمر بهذا الأمر سيجعلنا نخسر الحرب الجزائرية"[36].

لقد تأكدت مخططات الاعتداء الثلاثي على مصر لدى السلطات الأمريكية مع أواخر أكتوبر، وهو ما لاحظناه في برقية السفير الأمريكي ببريطانيا إلى وزارة الخارجية في 29 أكتوبر 1956م، حيث يذكر أن الفرنسيين ربما يستغلون قضية أسلحة آثوس كذريعة لاتخاذ إجراء عسكري مباشر ضد مصر، رغم أن لويد استبعد فكرة الاعتقاد بأن الطرف الفرنسي سيعزز القضية بها لتغيير وجهة نظر الجمعية العامة الفرنسية (البرلمان) لمشكلة لجزائر[37].

وتؤكد نفس المصادر التي تحصلنا عليها تزايد الاحتقان ضد فرنسا في العالم العربي ككل، ففي برقية من رؤساء الأركان المشتركة إلى قادة للقوات الأمريكية في 29 أكتوبر 1956م بعد بداية العدوان، ذكرت أن من بين نتائجه الرئيسية انتشار الاضطرابات والعنف احتجاجا على القرصنة الفرنسية لطائرة القادة الجزائريين في 22 أكتوبر في معظم العالم العربي في 28 أكتوبر. وإمكانية حدوث المزيد من الإضرابات والمظاهرات في الجزائر والمغرب وتونس في 1 نوفمبر في ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية. مع وجود

احتمال تدخل القوات الفرنسية على نطاق واسع، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الحرب بين فرنسا والمغرب، وأن الهجوم الصهيوني على مصر زاد من تأجيج العالم العربي ضد فرنسا وحلفائها[38].

هكذا لم يستجب ايدن وغي موليه للتحذير الأمريكي والدولي واعتدى البريطانيون إلى جانب الفرنسيين والصهاينة على مصر بين 29 أكتوبر و6 نوفمبر، حتى أجبرتهم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة على وقف إطلاق النار. وكانت ردود الفعل من الهجوم الثلاثي قاسية وفورية، إذ أن أيزنهاور ودالاس كانا غاضبين من خرق ايدن وغي موليه للثقة علاوة على ذلك، تم الكشف عن المصالح الإمبريالية الغربية ليراها العالم مما جعل الولايات المتحدة أقل رغبة بدعم الفرنسيين في مسألة الجزائر[39]. خاصة وأن حليفتيها كانتا تضران بسمعة المعسكر الغربي المتداعية أصلا في العالم أمام تغول الكتلة الشرقية وانتشارها.

لقد كان هذا التباين بين هوس فرنسا بتهريب الأسلحة المصرية إلى الجزائر ودعمها للثورة، والاهتمام البريطاني بالحفاظ على النفوذ الإقليمي في حد ذاته مؤشراً جيداً للتوقعات البريطانية والفرنسية الجوهرية لمشروع السويس. فبينما هاجمت بريطانيا مصر على أمل أن يؤدي ذلك إلى توطيد العلاقات الاستعمارية في الشرق الأوسط، ومواجهة التحدي الذي تحظى به هيبتها الدولية والخوف الواضح من التوغل السوفيتي في المنطقة خلال أزمة السويس. شكل الدعم المصري للجزائر دائما مصدر القلق الرئيسي لفرنسا في هذا الهجوم الذي كان للفوز بحرب استعمارية.

هذا الطرح يبدو جليا من خلال نظر قادة القوات الفرنسية إلى عملية السويس من منظور واسع لتوازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد احتلت الجزائر مكانة بارزة في مخططاتهم ورسالتهم العسكرية خلال هذا الهجوم. فقد شاركت فرقتان من الجيش الفرنسي من القوات العاملة بالجزائر في مصر، ولعبت فرق المظليين الاستعمارية بقيادة جاك ماسو غير المباشرة وفيلق اللفيف الأجنبي للناحية العسكرية العاشرة دورا حاسما في الهجمات على بورسعيد وميناء فؤاد، وفي 31 أكتوبر قصف الطيران الفرنسي القاهرة والمواقع الاستراتيجية المصرية، وقدم تغطية جوية للقوات البريطانية الصهيونية المتوغلة في محيط القناة.

ويمكن في الغالب تقسيم مشاركة القوات الفرنسية في السويس لعدة توجهات رئيسية، فالعديد من القوى المختارة لعمليات السويس كانت مستمدة من الصراع الجزائري ومشكلته وعلى علاقة به. علاوة على ذلك عاد العديد من قادة وجنود القوات الفرنسية المشاركين في العدوان للمشاركة ولعب دور قيادي في الحرب بالجزائر بعد وقف إطلاق النار في 6 نوفمبر. إضافة إلى أن النجاح العسكري المحدود للقوات البرية والجوية الفرنسية على الجبهة المصرية، أدى على وجه الخصوص إلى تعزيز الاعتقاد داخل الجيش النظامي الفرنسي في الجزائر بأن عبد الناصر قد لحقته الهزيمة في مصر، وبالتالي كانت النقطة النهائية والأكثر حيوية في هذا التقييم الفرنسي أي زوال هيبته وتأثير دعمه للثورة الجزائرية، وكانت بريطانيا هي صمام الأمام لهذا العمل العسكري منذ محادثة بينو الأولى مع لويد بعد يومين من اندلاع أزمة القناة في أواخر جويلية 1956م[40].

هذا التقييم الفرنسي أثبت فشله ومصداقيته ففرنسا خرجت من العدوان بخسائر أكبر بكثير مما توقع القادة الفرنسيون ، وهو ما لاحظناه في رسالة من الرئيس أيزنهاور لأحد أصدقائه بعد إعادة انتخابه لولاية ثانية على رأس الولايات المتحدة خلال العدوان في 2 نوفمبر 1956م يوضح موقفه منه حيث قال: "... أعتقد أن فرنسا و بريطانيا ارتكبتا خطأ فادحا لأنهما تمران بهذه الحالة السيئة، فقد عزلتا نفسيهما عن الرأي الجيد للعالم اتجاههما وسيستغرق الأمر سنوات عديدة لتعافيهما، كانت فرنسا شديدة البرودة بشأن هذه المسألة

رغم أن لديها حربا بالأساس في الجزائر، وكانت حريصة على جعل طرف آخر يقاتل العرب في جناحها الشرقي لذا كانت مستعدة للقيام بأي شيء للحصول على بريطانيا وإسرائيل في هذه القضية..."[41]. من هنا نرى سخطا أمريكيا واضحا من فرنسا أكثر من بريطانيا بفعل تورطهما في العدوان، و إشارته لواقع فرنسا في الجزائر ومحاولاتها توريط قوى المعسكر الغربي في صراعاتها.

هذا السخط الأمريكي لم يكن بمعزل عن استغلال تيارات الكتلة الشرقية للأزمة والعدوان على مستوى الهيئات الدولية في إطار الحرب البرادة بين المعسكرين. فقد تداخلت مجريات الثورة المجرية (23 أكتوبر - 10 نوفمبر 1956) مع أزمة السويس وشكلت مأزقا لأعضاء الأمم المتحدة حول ما إذا كان ينبغي للأمم المتحدة التدخل هناك في الأسبوع الأخير من أكتوبر. فعندما سحقت القوات السوفيتية المعارضة، أرسل ممثلو فرنسا وبريطانيا وأمريكا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي تفيد باستنكارهم لاستخدام القوات العسكرية السوفيتية لقمع جهود الشعب المجري لتأكيد حقوقه، هذه الدعوة ضربت على وتر مماثل مع قضية الجزائر فقد أشار السفير المجري والمبعوث السوفيتي للأمم المتحدة بأن فرنسا وحلفاءها يلعبون على وتر الأزمة ليغطوا جرائمهم في السويس واعتداءهم على مصر وجرائم الحرب في الجزائر[42].

في الواقع شكلت أزمة السويس مجرد بداية لأزمة طويلة بالنسبة لفرنسا، فبقدر ما كان يرغب كان من المستحيل على غي موليه أن يتحدى الأمريكيين، إذ جعلت الثورة الجزائرية ومخرجات حرب السويس باريس ضعيفة، لدرجة أن واشنطن كان عليها فقط أن تلتزم الصمت لممارسة الضغط على السياسات الفرنسية. وهكذا وغير متأكد من الموقف الأمريكي اتجاه حرب الجزائر وعلاقتها بحرب السويس، اعترف وزير الخارجية بينو بأنه لا يمكنه منع إدراج القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. مما جعلها مسرحا لإثارة ودعم الهجمات العسكرية والسياسية والدبلوماسية الجديدة لجبهة التحرير الوطني في الجزائر ونيويورك، حيث بدأ جيش التحرير الوطني في استخدام تونس كقاعدة لشن غارات على القواعد الفرنسية في الجزائر ما أسفر عن مقتل خمسة جنود فرنسيين في أحد هذه الأعمال في 5 نوفمبر، في نفس الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي ينذر بلهجة شديدة عواصم الدول الثلاثة لوقف العدوان.

وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، قال وزير الدفاع التونسي باهي لدغم إنه يأمل في مساعدة الولايات المتحدة في تجهيز الجيش التونسي الجديد كنتيجة لحرب السويس وفقدان الثقة في فرنسا. هذا التراجع في الثقة التونسية كان قد بدأ منذ القبض على الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وأدى بالهجوم على مصر إلى تعزيز نشاط العناصر الأكثر معاداة للفرنسيين في الحكومتين التونسية والمغربية، واللتان لجأتا إلى الأمريكيين للحصول على مساعدات اقتصادية بينما كانت أزمة السويس لا تزال تشتعل وفرنسا تغرق فيها. فقد كان لفشل العدوان الثلاثي على مصر، دور في انحسار القوة الدبلوماسية الفرنسية وتراجعها، حيث لاحظنا أن بعض كبار المسؤولين الفرنسيين قد شجعوا نظراءهم الأمريكيين على أخذ زمام المبادرة في تسوية الحرب في مصر، و قال مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية جان هنري دريدان لمندوب وزير الخارجية الأمريكي ويليام تايلر: "... بأن الجميع في باريس أدركوا أن برنامج الحكومة الفرنسية في الجزائر لن ينجح... وتابع أنه يأمل فقط أن تكون هناك مبادرة أمريكية لتسوية واسعة للقضايا الرئيسية في الشرق الأدنى والتي كانت الجزائر واحدة منها...".

ولكن حتى ذلك الحين كانت جبهة التحرير الوطني تقترب من ذروة قوتها داخل الجزائر، حيث وجهت القيادة جهودها نحو هزيمة الفرنسيين دبلوماسيا وتطلب ذلك جذب انتباه وسائل الإعلام الدولية عن طريق القيام بأعمال عسكرية قوية، لكن على الرغم من أن أزمة السويس أضعفت النفوذ الفرنسي فقد سرقت

الأضواء من الجزائر على سبيل المثال، في حين عرضت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية 11افتتاحية و44 قصة على الصفحة الأولى عن الجزائر في الأشهر الستة الأولى من عام 1956، فقد انخفضت التغطية إلى افتتاحيتين فقط و15 مقالة رائدة في النصف الثاني من نفس العام[43].

وكتقييم أمريكي للاعتداء الثلاثي على مصر لاحظنا في مرفق خاص لمذكرة من مساعد وزير الخارجية الخاص للمخابرات الأمريكية ارمسترونغ إلى وزير الخارجية الأمريكي في 5 ديسمبر 1956 تحت عنوان "دليل على التواطؤ والخداع بين المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل فيما يتعلق بالهجمات على مصر"، وجود مكانة القضية الجزائرية في التنسيق الإسرائيلي الفرنسي والعدوان على مصر. أين أشار المرفق أن توجه فرنسا لإسرائيل بدأ قبل تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس بوقت طويل. فقد لوحظ تزايد ما وصفه بالتواطؤ المصري مع الثوار الجزائريين، والذي أزعج صانعي السياسة الفرنسيين بشكل كبير، وأقنعهم بإعادة تقييم العلاقات الفرنسية مع إسرائيل على حساب مصر والتحالف معها عسكريا لاحقا ضد عبد الناصر بعد تأميمه لقناة السويس.

ويشير نفس المرفق أيضا إلى تزايد العداء نحو مصر في لندن وباريس بعد الاستيلاء ما بين 16 إلى 18 أكتوبر تقريبًا على السفينة آثوس، التي أكدوا أنها كانت تحمل أسلحة إلى الثوار الجزائريين من مصر. كما ويشير إلى أن القطيعة الفرنسية مع الولايات المتحدة على أنها تراكمية ولكنها ثابتة، تخللتها مزاجيات التعاون المزعوم في التعامل مع أزمة السويس والتشاؤم الأسود وخيبة الأمل من النتائج بشكل أساسي. فكان الموقف الفرنسي من عبد الناصر موقفًا من العداء والخوف الذي لا يلين، وشدد غي موليه في وقت مبكر على المخاطر الكبيرة التي كانت قائمة في عدم الرد بقوة على تصرف عبد الناصر.

ويؤكد نفس المرفق أن ملاحظات غي موليه المقترنة بتشديد العلاقات الفرنسية الإسرائيلية وانشغال فرنسا بالوضع الجزائري المتفاقم، وانتقاده المتزايد للولايات المتحدة كلها شكلت حلقة تنبئ بالسوء في نهايتها. ويشير كذلك إلى انزعاج كل من بينو وغي موليه بشكل أقل من احتمال المعارضة الداخلية لأن لديهما شعب موحد إلى حد ما وراء سياسة قوية، ويميل لاستغلال الدليل على قيام عبد الناصر بمساعدة وتحريض الثوار في الجزائر للقضاء على خطوط المعارضة الحزبية لهذه السياسة. وأن اهتمام فرنسا كان أولا يقضي بفرض سيطرة دولية على القناة، ولكن شاغلهم الأكبر كان إسكات مركز التآمر المصري الذي كان يجعل إخضاع الثوار الجزائريين حربا دموية ومكلفة حسب اعتقادهم[44].

وكخلاصة من كل ما سبق طرحه خلال هذا العنصر فإن الدعم المصري المادي والعسكري والسياسي للثورة الجزائرية والخوف من انتشار نفوذ عبد الناصر المناهض للاستعمار في شمال إفريقيا، شكل نقطة هامة في مشاريع ومخططات فرنسا الدعائية ضد مصر والتي تكللت بالعدوان الثلاثي عليها للقضاء على عبد الناصر ودعمه أولا ثم الالتفات لإنهاء الحرب المستعرة في الجزائر، وهو ما يبدو أن فرنسا قد فشلت في تحقيقه.

4- آثار العدوان الثلاثي على الدعم المصري للثورة الجزائرية:

أثبت هجوم نوفمبر 1956 على مصر كما أشرنا أنه لم يدمر فقط مكانة باريس المتبقية في العالم العربي بل حول علاقاتها مع حليفتها واشنطن إلى الأسوأ. فحتى اندلاع أزمة السويس كان الأمريكيون يسلكون سياسة شبه محايدة بين القوميين الفرنسيين وسكان المستعمرات الشمال إفريقيين، على أمل تجنب انقسام في حلف شمال الأطلسي أو انتقادات من الحلفاء العرب. وكان للتخاذل الذي رأته فرنسا من الأمريكيين ودورهم المحتشم في نصرتها في أزمة السويس أسباب وعواقب أخرى خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الفرنسية

الإسرائيلية وبرامجها النووية ، لكن النتيجة الأكثر أهمية كانت مشكلة الجزائر وتفاقم العجز المالي الذي جعل فرنسا عرضة للإكراه الأمريكي الذي أخذ يتفاقم يوما بعد يوم بشأن القضية الجزائرية[45].

وكمحاولة لتجاوز أزمة السويس اعتمد ممثلو الأمم المتحدة الفرنسيون على التحالفات السياسية الغربية ومواد مختارة من ميثاق الأمم المتحدة لحماية سمعتهم، فاعتبر المسؤولون الاستعماريون الأراضي المستعمرة وخاصة الجزائر امتدادًا لفرنسا. لكنهم أثبتوا أنهم غير قادرين ضد استراتيجية جبهة التحرير الشاملة عسكريا وسياسيا في الأمم المتحدة وسط الدعم العربي والمصري المتزايد لها بعد مشكلة السويس. فالمد المتزايد من المشاعر المناهضة للاستعمار منذ مؤتمر باندونغ والتقاء الاستقلال المغربي والتونسي، وأزمة السويس وتوترات الحرب الباردة أثرت بشكل كبير على كيفية تعامل أعضاء الأمم المتحدة مع القضية الجزائرية والتي قدمت للدول الأعضاء والدول المستقلة حديثا، فرصة لتشكيل تحالف ضد الاستعمار الغربي والتعبير الناجح عن التوجهات القائمة على المنظمات الدولية في مرحلة تحظى بتطور هام للرأي العام الدولي[46].

ورغم كل مخلفات أزمة السويس إلا أن الدعم المصري لم يتوقف للثورة التحريرية الجزائرية حيث يشير فتحي الذيب إلى تجاوز عقبات العدوان وحادثة اختطاف طائرة القادة الجزائريين بسرعة. أين التقى الملحق العسكري للسفارة المصرية بمدريد يوم 17 نوفمبر 1956 بعبد الحفيظ بوصوف، والذي طمأنه باسم قيادة الثورة على القتال في وهران والجزائر. وفي يوم 18 ديسمبر من نفس العام اجتمع الذيب مع عزت سليمان بملحقي مصر العسكريين في سفارات ليبيا وفرنسا ومراكش بناء على طلب جمال عبد الناصر، وخرجوا بقرار توسيع الدعم المادي والدبلوماسي المكثف للثورة التحريرية لتسريع عملية تصفية الاستعمار الفرنسي من الجزائر. والتنسيق مع حكومتي المغرب وتونس لدعم الثوار الجزائريين وفتح حدودهما لتهريب السلاح إلى الجزائر، إضافة إلى تركيز أجهزة الإعلام المصرية ككل في نصرة وخدمة القضية الجزائرية ومهاجمة السلطات الاستعمارية الفرنسية والدعوة لحرية الجزائر وتقرير مصيرها[47].

هذا ناهيك عن أن الدعم العسكري المصري للثورة الجزائرية لم يتوقف بعد العدوان الثلاثي، فقد تواصلت عمليات نقل الأسلحة مع نهاية عام 1956م ومطلع 1957م خاصة عبر الحدود الليبية. حيث وصلت أولى الدفعات إلى أحمد محساس في 6 فيفري 1957م، والتي دخلت إلى الجزائر صوب الجبهة الشرقية، إضافة إلى الاعتماد على نقل الأسلحة بحرا من مصر لإيصال الأسلحة إلى وهران والجبهة الغربية خاصة عملية السفينة الإسبانية خوان ايلوكاس التي شحنت من مصر في جوان 1957م، ناهيك عن التدريب العسكري للجزائريين والتحاقهم بالثورة في الداخل وعلى الحدود الجزائرية[48].

هذا الدعم كان مصدر قلق مستمر للسلطات الفرنسية وحكومة غي موليه التي تأكدت من فشل مساعيها لكبح القاهرة عن دعم الثورة الجزائرية بعد العدوان الثلاثي. خاصة باستضافة مصر لمؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأول في أواخر أوت 1957م التصحيحي لقرارات مؤتمر الصومام، بهدف تنظيم الثورة داخليا وخارجيا .وقد شارك فيه كبار قادة جبهة التحرير الوطني و كان له دور كبير في رص الصفوف داخليا وتنظيم الثورة سياسيا وعسكريا، واستطاعت أن تضيف لبنة من لبناتها التي عززت بها مكانتها عربيا، وتلاه في أول سبتمبر من نفس السنة المؤتمر الوطني الذي دام 4 أيام لتنظيم الثورة وخرج بنتائج هامة، أبلغت قيادة الثورة بعضها للرئيس المصري جمال عبد الناصر تقديرا للدعم المصري، وتوجت هذه الجهود لاحقا بإعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م والتي كانت مصر إحدى أبرز و أوائل الدول التي اعترفت بها[49]. وهذا لهو دليل على استمرار الدعم المصري للثورة الجزائرية بعد الهجوم دونما تأثر وبأشكال متنوعة كما كان سابقا منذ انطلاقتها.

خاتمة:

نخلص من كل ما تم طرحه وتحليله في نص هذا المقال إلى عدة نتائج هامة نوجزها كالتالي:

- شكلت مصر قاعدة دعم مادي ومعنوي عسكري وسياسي للمقاومة الجزائرية قبل اندلاع الثورة التحريرية وبعد اندلاعها، حيث دعمتها منذ انطلاقتها وما إذاعة بيان هذه الانطلاقة من إذاعة صوت العرب وتعيين القاهرة كمقر للوفد الدبلوماسي الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلا دليل على ذلك.

- إن الدعم المصري للثورة الجزائرية منذ الفاتح نوفمبر وحتى منتصف عام 1956م، كان يشكل قلقا كبيرا للسلطات الاستعمارية في فرنسا والجزائر، في ظل تزايد وتيرة العمل الحربي لقوات جيش التحرير في الداخل الجزائري، وبروز ملامح دعم الثورة دبلوماسيا على الصعيد الخارجي خاصة في الأمم المتحدة بدعم مصري.

- وبما لا شك فيه وكما ناقشنا في هذا المقال كان هذا الدعم أحد أهم الأسباب التي دفعت فرنسا للتخطيط لعمل عسكري ضد مصر وكان تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس في 26 جويلية 1956م بمثابة حجر الأساس في تنفيذ تلك المخططات وتحويل وجهة النظر الفرنسية من هجوم فردي إلى التنسيق مع بريطانيا وإسرائيل للقيام بعدوان ثلاثي عليها.

- كان الهدف من مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر في الأساس القضاء على جمال عبد الناصر ونظامه وبالتالي القضاء على أبرز داعمي الثورة الجزائرية، ثم الالتفات لتصفية هذه الثورة بعد قطع الدعم الخارجي عنها وفقا لما روجته لدى دوائر الرأي العام الفرنسي والعالمي بزعمها أن الثورة الجزائرية امتداد للحركة الناصرية في شمال إفريقيا.

- شاركت فرنسا مع بريطانيا وإسرائيل منذ الفاتح نوفمبر 1956م في ضرب مصر بقواتها العاملة في الجزائر، وفي تاريخ اندلاع الثورة التحريرية حتى توصل رسالة واضحة أن الهدف من قدومها إلى مصر كان تصفية داعمي الثورة الجزائرية.

- إن فشل فرنسا في عدوانها الثلاثي على مصر أدى بالضرورة إلى فشل كل مخططاتها لوقف الدعم المصري للثورة التحريرية، والذي زاد شكلا ومضمونا عما كان عليه قبلا وازدادت معه شحنات الأسلحة وتدريب المقاتلين واستضافة مؤتمرات جبهة التحرير الوطني في مصر وصولا إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

- تأكيد استمرارية الثورة الجزائرية في التطور والصمود خلال العدوان وبعده على عدم مصداقية حجج ومحاولات فرنسا لتبرير فشلها الداخلي في القضاء على الثورة وربطها بالتآمر المصري.

- كل هذا لدليل واضح على أن فرنسا فشلت تماما في سياساتها الداخلية المرتكزة على الإصلاح الإداري الضيق والقمع العسكري للثورة الجزائرية وسياستها الخارجية المتمثلة في منع الدعم المادي والعسكري وكذا السياسي على مستوى الأمم المتحدة للثورة الجزائرية، وهو ما أدى لاحقا بشكل أو بآخر إلى سقوط الحكومات المتعاقبة وانتهاء بسقوط الجمهورية الرابعة الفرنسية ككل.

وبناء على كل هذا فقد شكلت القضية الجزائرية حلقة هامة في أزمة السويس، وهو دون شك موضوع يستحق أن ينال حيزا في دراسة أكاديمية منفردة ومعمقة أكثر، ويمكن للباحثين اتخاذ إشكاليته التي درسناها في هذا المقال كمنطلق لتلك الدراسة مستقبلا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: بالعربية

1- دونالد نيف، عاصفة على السويس 1956 إيزنهاور يأخذ أمريكا إلى الشرق الأوسط، تر عبد الرؤوف أحمد عمرو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2015م.
2- فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1990م.
3- مصطفى الحفناوي، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، مطبعة دار أخبار اليوم، القاهرة، ط1، 1952م، ج2.
4- جبهة التحرير الوطني، بين قناة السويس والجزائر، جريدة المجاهد ، الأمانة الوطنية، الجزائر، ع 2، جويلية 1956م.
5- حسن أحمد البدري وأحمد فريد فطين، حرب التواطؤ الثلاثي العدوان الصهيوني الانجلوفرنسي على مصر خريف 1956، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997م.
6- الغالي غربي،: فرنسا والثورة لجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.
7- لطيفة محمد سالم، أزمة السويس 1954-1957جذور أحداث ونتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.
8- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ط2، 2012م .
9- مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.

ثانيا : بالإنجليزية

1- U.S Department Of State, Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Arab-Israeli Dispute January 1–July 26 1956, United States Government Printing Office, Washington, Volume XV, 1989.
2- U.S Department Of State, Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26–December 31 1956,United States Government Printing Office, Washington, Volume XVI, 1990.
3- Jennifer Johnson, The Battle for Algeria Sovereignty, Health Care, and Humanitarianism, University of Pennsylvania press, Philadelphia, 2016.
4- Martin Thomas, The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations1945-62, Macmilian Press ltd, London, 2000.
5- Matthew Connelly, A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origin of the Post–Cold War Era, Oxford University Press, New York, 2002.

الهوامش:

[1]- الغالي غربي، فرنسا والثورة لجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 475، 476.

[2]- **جمال عبد الناصر** (1918 –1970) هو ثاني رؤساء مصر تولى السلطة من سنة 1956 إلى وفاته وهو أحد قادة ثورة 23 جويلية 1952م التي أطاحت بالملك فاروق والنظام الملكي في مصر. انظر: هدى جمال عبد الناصر، سيرة تاريخية للرئيس جمال عبد الناصر، موقع ناصر، القاهرة، د. ت، تاريخ الدخول 23 مارس 2021م، الرابط:
http://nasser.bibalex.org/Common/NasserLife_ar.aspx?lang=ar

[3]- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ط2، 2012م، ص 186، 187.

[4]- **فتحي الذيب** (1923-2003) كان أحد أبرز معاوني الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في قضايا الشؤون العربية وأحد المشاركين في تأسيس جهاز المخابرات العامة المصرية وإذاعة صوت العرب ومهندس حركات التحرر، ينظر: خالد محمود، رحيل فتحي الديب أحد مؤسسي المخابرات المصرية ومهندس علاقات مصر العربية بعد ثورة يوليو، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ع8839 ، 9 فبراير 2003، د. ص، الرابط:
https://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8800&article=151621#.YFoExa9KhEY

[5]- فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1990م، ص 39-43.

[6]- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 109، 110.

[7]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 479.

[8]- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 191- 193.

[9]- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 116- 118.

[10]- لطيفة محمد سالم، أزمة السويس 1954-1957جذور أحداث ونتائج، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص 147- 150.
[11]- مصطفى الحفناوي، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، مطبعة دار أخبار اليوم، القاهرة، ط1، 1952، ج2، ص135.
[12]- لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص 150- 155.
[13]- حسن أحمد البدري وأحمد فريد فطين، حرب التواطؤ الثلاثي العدوان الصهيوني الانجلوفرنسي على مصر خريف 1956، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997م، ص 19، 20.
[14]- دونالد نيف، عاصفة على السويس 1956 إيزنهاور يأخذ أمريكا إلى الشرق الأوسط، تر: عبد الرؤوف أحمد عمرو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2015م، ص 417 -419.
[15]- **غي موليه**، غي ألسيد موليه (1905 –1975) هو سياسي اشتراكي فرنسي كان زعيم حزب القطاع الفرنسي في أممية العمال من 1946 حتى 1969 ورئيساً لوزراء فرنسا من 1956 حتى 1957، أنظر :
Gérard PONTHIEU, MOLLET GUY - (19051975) , Encyclopædia Universalis En Ligne , consulté le 23 mars 2021, URL : https://www.universalis.fr/encyclopedie/guy-mollet/
[16]- **إيدن**، روبرت أنطوني إيدن (1897 -1977) كان سياسيًّا بريطانيًّا من حزب المحافظين ورئيسا لوزراء بريطانيا ،شغل منصب وزارة الخارجية في وزارة الحرب التي ألفها تشرشل 1940-1945م،ثم تولاها مرة أخرى 1951-1955، ثم عين رئيسا للوزراء سنة 1955. أنظر:
Roland MARX, EDEN sir ROBERT ANTHONY (1897-1977), Encyclopædia Universalis En Ligne , consulté le 23 mars 2021, URL : https://www.universalis.fr/encyclopedie/eden-sir-robert-anthony/
[17]- حسن أحمد البدري وأحمد فريد فطين، المصدر السابق، ص 21-29.
[18]- **أيزنهاور**، دوايت ديفيد أيزنهاور (1890-1969) هو سياسي وجنرال أمريكي شغل منصب الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة من عام 1953 حتى1961. أنظر:
André KASPI, EISENHOWER DWIGHT DAVID (1890-1969), Encyclopædia Universalis En Ligne, consulté le 23 mars 2021, URL: https://www.universalis.fr/encyclopedie/dwight-david-eisenhower/
[19]- لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص 246 -267.
[20]- دونالد نيف، المصدر السابق، ص 418.
[21]- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 194.
[22] - U.S Department Of State, Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Arab-Israeli Dispute January 1–July 26 1956, United States Government Printing Office, Washington, VolumeXV,1989, p 364,365.
[23]- **دالاس**، جون فوستر دالاس (1888-1959) هو سياسي أمريكي شغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور 1953 حتى 1959. أنظر:
André KASPI: DULLES JOHN FOSTER -(1888-1959, Encyclopædia Universalis En Ligne , consulté le 23 mars 2021,URL : https://www.universalis.fr/encyclopedie/john-foster-dulles/
[24]- **بينو**، كريستيان بينو (1904-1995) وزير خارجية فرنسا ضمن حكومة غي موليه بين فيفري 1956 وجوان 1957م. أنظر:
Jean Frédéric Desaix Et Michel Rosier, PINEAU Christian Paul Francis, Le Maitron Dictionnaire En Ligne, 30 novembre 2010, consulté le 23 mars 2021, URL: https://maitron.fr/spip.php?article126417
[25] - Martin Thomas, The French North African Crisis Colonial Breakdown and Anglo-French Relations1945-62, Macmilian Press ltd, London, 2000, p 103-113.
[26] - U.S Department of State, Op. cit, p 699.
[27] - Martin Thomas, Op. cit, p 110-113.
[28]- فتحي الذيب، المصدر السابق، ص 238- 240.
[29]- جبهة التحرير الوطني، بين قناة السويس والجزائر، جريدة المجاهد، الأمانة الوطنية، الجزائر، ع 2، جويلية 1956م، ص 23، 24.

[30] -U.S Department Of State: Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26–December 31 1956,United States Government Printing Office, Washington ,Volume XVI,1990 , p 76,77.

[31]- **سيلوين لويد** (1904-1978) كان سياسيًا بريطانيًا شغل منصب وزير الخارجية في عهد رئيس الوزراء أنتوني إيدن من أبريل 1955حتى عام 1960م. أنظر:

Lord Selwyn-Lloyd Dies at 73 A Key Briton During Suez Crises, The New York Times, New York, May 18, 1978, p 14, URL: https://www.nytimes.com/1978/05/18/archives/lord-selwynlloyd-dies-at-73-a-key-briton-during-suez-crises-called.html .

[32] - Matthew Connelly, A Diplomatic Revolution: Algeria's Fight for Independence and the Origin of the Post–Cold War Era, Oxford University Press, New York, 2002, p 108,109.

[33] - U.S Department Of State, Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26–December 31 1956, Op. cit, p101

[34] - Ibid, p 328.

[35] - Martin Thomas, Op. cit, pp.111 -113

[36] - Matthew Connelly, Op. cit, p 115, 116.

[37] - U.S Department Of State, Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26– December 31 1956, Op. cit, p 818.

[38] - Ibid, p 845.

[39] - Jennifer Johnson, The Battle for Algeria Sovereignty, Health Care, and Humanitarianism, University of Pennsylvania press, Philadelphia, 2016, p 174.

[40] - Martin Thomas, Op. cit, p 123-127.

[41] - U.S Department Of State: Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26–December 31 1956, Op. cit , p 944, 945.

[42] - Jennifer Johnson, Op. cit, p 174.

[43] - Matthew Connelly, Op. cit, p 121-125.

[44] - U.S Department Of State, Foreign Relations Of The United States 1955-1957 Suez Crisis July 26 –December 31 1956, Op. cit , p 1252-1263.

[45] - Matthew Connelly , Op. cit, p 08.

[46] -Jennifer Johnson, Op. cit, p 164-165.

[47]- فتحي الذيب، المصدر السابق، ص 287-290.

[48]- مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص118

[49]- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 197-201.